مبادرة تعزيز مشاركة النساء في صناعة القرار

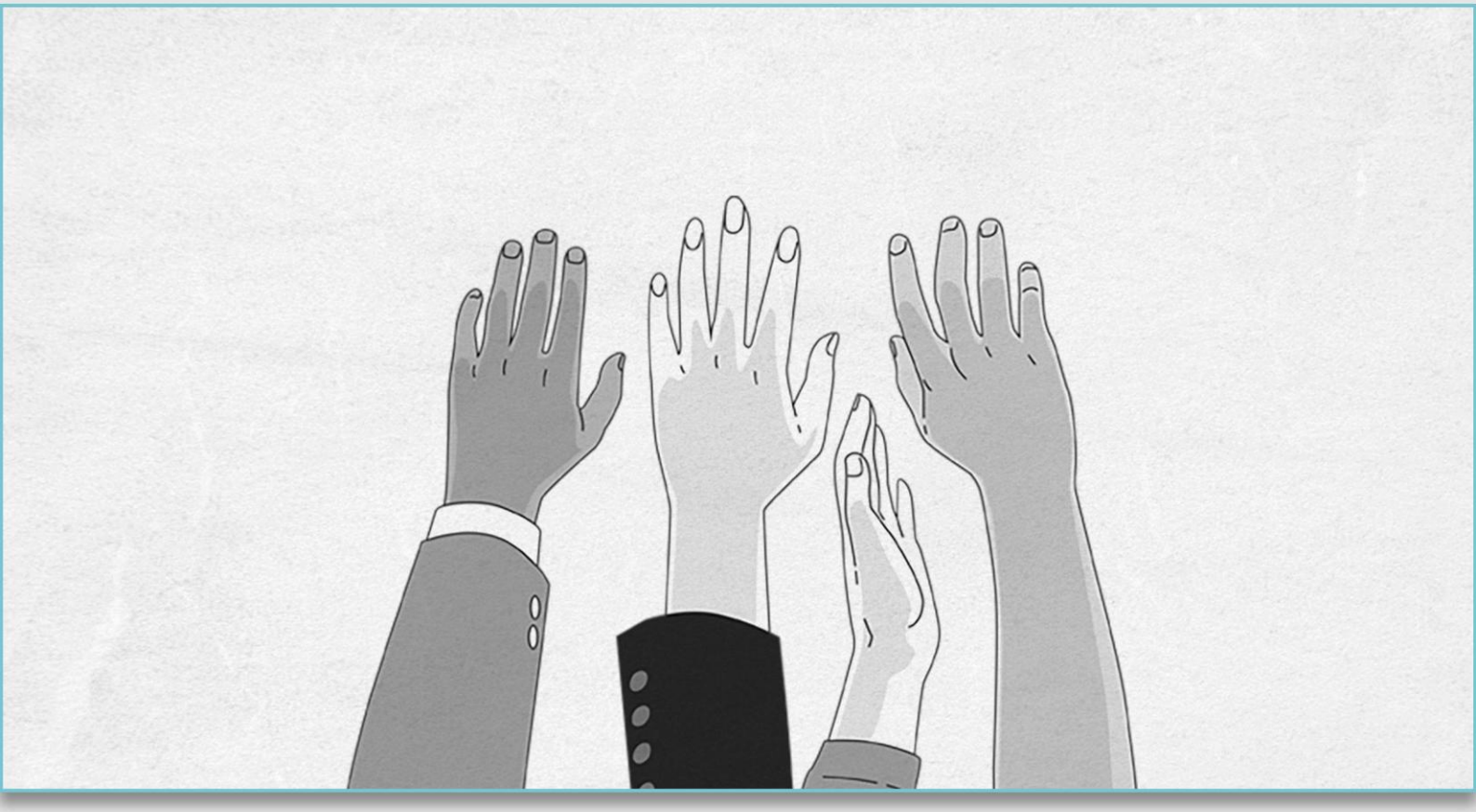

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

تموز/يوليو 2025

مبادرة تعزيز مشاركة النساء في صناعة القرار

من نحن:

مجموعة من الجهات والمنظمات السورية فاعلات وفاعلين، ناشطات وناشطين من خلفيات مدنية وسياسية وحقوقية/قانونية ومجتمعية وإعلامية سوريّة، يجمعنا الإيمان بمبدأ المواطنة المتساوية، كأساس لبناء دولة تقوم على التشاركية الحقيقية والتعددية الخالية من التهميش والتمييز.

الهدف العام:

تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز مشاركة النساء في مراكز صنع القرار خاصة في المرحلة الانتقالية، وبالتحديد لضمان تمثيل النساء بنسبة لا تقل عن 30 بالمئة في مؤسسات الدولة وجميع الهيئات والأجسام ذات الصلة، وبناء تحالف ضاغط من خلال حملات الحشد والمناصرة، والضغط الإعلامي، والتشبيك مع الأطراف السياسية، واستثمار العلاقات والأدوات المتاحة من أجل تحقيق ذلك.

هدف الحملة:

يُعدّ مجلس الشعب أو المجلس التشريعي، ركيزة أساسية في بناء الحياة السياسية والتشريعية لأي دولة، ودوره يصبح أكثر أهمية في السياقات الانتقالية مثل الحالة السورية، حيث تبرز الحاجة إلى مؤسسات تمثيلية تعكس التنوع المجتمعي وتستجيب لأولويات الناس. فالمجلس، بصفته هيئة تشريعية ورقابية، لا يقتصر دوره على سنّ القوانين، بل يُفترض أن يكون مساحة للتعبير عن تطلعات المجتمع بكل فئاته، ويُسهم في إرساء أسس العدالة والمساءلة والمشاركة.

في هذا الإطار، يُعدّ تمثيل النساء والفئات المهمشة في مجلس الشعب مسألة جوهرية، ليس فقط من منطلق الحقوق والمساواة، بل أيضاً لضمان فاعلية المجلس وقدرته على التشريع العادل. إن تغييب النساء أو الاكتفاء بتمثيل رمزي لهن يؤدي إلى إقصاء شريحة واسعة من المجتمع ويُفقر الحياة السياسية ويضعف شرعية المؤسسات والقرارات الصادرة عنها. كما أن النساء السوريات، بما يحملنه من تجارب في مواجهة الحرب والنزوح والانتهاكات، يمثلن صوتاً ضرورياً في صياغة مستقبل البلاد وتشريعاتها، وفي عمليات بناء السلام.

من هنا، تسعى المبادرة إلى تعزيز مشاركة النساء بنسبة لا تقل عن 30 بالمئة في مجلس الشعب المزمع تشكيله قريباً والدفع باتجاه اعتماد معايير شفافة، عادلة، وشاملة في اختيار وترشيح عضوات وأعضاء اللجان والمجلس، بما يضمن تمثيلاً حقيقياً للنساء يعكس تنوعهن وخبراتهن واحتياجاتهن.

المطالب والتوصيات:

نحن، الجهات والمنظمات والشخصيات الموقعة على هذه المبادرة نطالب بما يلي:

1- الشفافية:

- أن تكون عملية تشكيل مجلس الشعب واضحة وشفافة، من خلال التصريحات رسمية للجهات المعنية حول الخطوات التي تقوم بها والمعايير التي يتم اعتمادها لاختيار اللجان وعضوات وأعضاء المجلس.

2- نسبة المشاركة:

- أن تكون نسبة النساء في كافة اللجان ذات الصلة بالعملية وفي مجلس الشعب لا تقل عن 30٪.

3- معايير الاختيار:

- أن تُشارك النساء من كل منطقة في اللجان المعنية باختيار ممثلي وممثلات مناطقهن، على أن يكنّ من المجتمع المحلي ذاته، ويعشن فيه، ومطلّعات على همومه وواقعه واحتياجاته.
- أن يعكس التمثيل في مجلس الشعب، سيما تمثيل النساء، التنوع السياسي والمجتمعي والديني والطائفي والقومي والمناطقي، بما يشمل جميع التيارات الفكرية والسياسية، انطلاقاً من مبدأ أحقية الجميع في المشاركة وصناعة القرار.
- ضمان تمثيل النساء الناجيات من الاعتقال وضحايا الانتهاكات وروابط أهالي الضحايا والمفقودات والمفقودين.
- أن يشمل التمثيل النساء اللواتي يتبنيّن بشكل صريح قيم المساواة والعدالة.

الجهات الموقعة:

1. إعلام من أجل النساء
2. الحركة السياسية النسوية السورية
3. المنتدى السوري
4. المنظمة الآثورية الديمقراطية
5. تجمع نساء حوران
6. دولتي
7. سناك سوري
8. سوريون من اجل الحقيقة والعدالة
9. شبكة أخبارنا
10. شبكة المرأة السورية
11. شبكة قائدات السلام
12. صانعات التغيير
13. فريق أزرق
14. فريق ورشة
15. مبادرة ع أمل
16. مركز المواطنة المتساوية
17. مركز أداد للدراسات وقضايا المرأة والشباب
18. مركز عمران للدراسات الاستراتيجية
19. ملتقى شمس الثقافي القانوني
20. منظمة العدالة من أجل الحياة
21. منظمة اوركيد
22. منظمة شمس للتأهيل والتنمية
23. منظمة مساواة
24. مواطنون لأجل سوريا / Citizens for Syria
25. موج

26. مؤسسة اليوم التالي
27. مؤسسة تاء مبسوطة
28. مؤسسة حياة
29. مؤسسة مدماك
30. وحدة المجتمعات والوعي المحلي / LACU
31. وحدة دعم وتمكين المرأة

حول المنظمة

"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" منظمة حقوقية غير حكومية، مستقلّة وغير منحازة وغير ربحية. ولدت فكرة إنشائها لدى أحد مؤسسيها، مدفوعاً برغبته في الإسهام ببناء مستقبل بلده الأم سوريا، أثناء مشاركته في برنامج زمالة رواد الديمقراطية LDF المصمم من قبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2015.

بدأ المشروع بنشر قصص لسوريين/ات تعرّضوا للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب، ونما فيما بعد ليتحول إلى منظمة حقوقية راسخة، مرخّصة في الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي، تتعهد بالكشف عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان في عموم الجغرافية السورية ومن مختلف أطراف النزاع.

وانطلاقاً من قناعة "سوريون" بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثين/ات ومتطوعين/ات يعملون بتفانٍ لرصد وكشف وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سوريا منذ العام 2011 بشكل رئيسي، وذلك بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة التي تعرضت لها.